الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL

S/PV.2740
6 April 1987

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الاربعين بعد الالفين والسبعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الإثنين ، ٦ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس :	السيد تسفيتكوف	(بلغاريا)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد تيمربايف
	الارجنتين	السيد ديلبيتش
	المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	السيد لاوتنشلاغر
	الامارات العربية المتحدة	السيد الشعالي
	ايطاليا	السيد بوتشي
	زامبيا	السيد زوزي
	الصين	السيد لي ليوي
	غانا	السيد غبيهو
	فرنسا	السيد بلانك
	فنزويلا	السيد بابون غارسيا
	الكونغو	السيد أدوكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بيرتش
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد والترز
	اليابان	السيد كيكوتشي

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٠

الاعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بما ان تلك هي الجلسة الاولى التي يعقدها مجلس الامن في شهر نيسان/ابريل ، اود باسم اعضاء مجلس الامن ان اشيد بسعادة السيد مارسيلو ديلبيتش ، الممثل الدائم للارجنتين لدى الامم المتحدة لاضطلاعه بمهمة رئيس مجلس الامن للشهر الماضي . انني لعلى يقين بانني اذ اعرب له عن خالص امتناننا للمهارة الدبلوماسية الفائقة والكياسة اللتين ادار بهما اعمال المجلس في الشهر الماضي اتكلم باسم جميع اعضاء المجلس .

اقرار جدول الاعمال

اقر جدول الاعمال .

رسالة مؤرخة في ٢٥ اذار/مارس ١٩٨٧ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لغابون لدى الامم المتحدة (S/18765) ؛

رسالة مؤرخة في ٣١ اذار/مارس ١٩٨٧ وموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لزمبابوي لدى الامم المتحدة(S/18769) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية):اود ان ابلغ الاعضاء بانني تلقيت رسائل من ممثلي افغانستان ، وانغولا، وباكستان ، وبربادوس ، وبيرو، وتركيا، وتوغو ، والجزائر، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجنوب افريقيا ، وزمبابوي، والسنغال، وقطر، وكندا، والكويت ، ومصر ، والمكسيك ، ونيكاراغوا ، والهند ، ويوغوسلافيا يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول اعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة ، اقترح ، بموافقة المجلس ، توجيه الدعوة الى هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق التصويت ، وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد دوست (افغانستان) والسيد دي فيغوريدو (انغولا) والسيد شاه نواز (باكستان) والسيدة نيتا بارو (بربادوس) والسيد الزامورا (بيرو) والسيد تركمن (تركيا) والسيد كواسي (توغو) والسيد جودي (الجزائر) والسيد اودوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد اوت (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) والسيد مانلي (جنوب افريقيا) والسيد مودينغي (زمبابوي) والسيد ساري (السنغال) والسيد الكواري (قطر) والسيد لابيرج (كندا) والسيد ابو الحسن (الكويت) والسيد بدوي (مصر) والسيد مويا بالنسيا (المكسيك) والآنسة استورغا غاريا (نيكاراغوا) والسيد داسغوبتا (الهند) والسيد بييتشي (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود ان ابلغ اعضاء مجلس الامن بأنني قد تلقيت رسالة مؤرخة في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ من رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا فيما يلي نصها :

" يشرفني باسم مجلس الامم المتحدة لناميبيا أن اطلب الى مجلس الامن بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس ، ان يوجه الدعوة الى وفد مجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي اترأسه ، للاشتراك في مناقشة البند المعنون 'الحالة في ناميبيا ' الذي ينظر فيه مجلس الامن ".

في مناسبات سابقة وجه مجلس الامن الدعوة الى ممثلي اجهزة اخرى من اجهزة الامم المتحدة فيما يتصل بالنظر في المسائل المدرجة على جدول اعماله . وجريا على الممارسة المتبعة ، اقترح ان يوجه المجلس ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، الدعوة الى رئيس ووفد مجلس الامم المتحدة لناميبيا .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد زوزي (زامبيا) ، رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا وبقية اعضاء الوفد مكانا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن ابلغ اعضاء مجلس الامن بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يلي نصها :

"اتشرف باسم اللجنة الخاصة ان اطلب ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس ، توجيه الدعوة اليّ للاشتراك في نظر المجلس في الحالة في ناميبيا"

في مناسبات سابقة وجه مجلس الامن الدعوة الى ممثلي اجهزة اخرى من اجهزة الامم المتحدة فيما يتصل بالنظر في المسائل المدرجة على جدول اعماله .وجريا على الممارسة السابقة في هذا الشأن ، اقترح ان يوجه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت الى رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

نظرا لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك

اود ان ابلغ اعضاء المجلس بأنني قد تلقيت رسالة مؤرخة في ٣١ اذار/مارس ١٩٨٧ من ممثلي زامبيا وغانا والكونغو فيما يلي نصها :

"نحن الموقعين ادناه ، الاعضاء في مجلس الامن ، نتشرف بأن نرجو من مجلس الامن ان يوجه الدعوة الى السيد شيو - بن فوريراب ، وزير خارجية المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وذلك خلال انعقاد جلساته المكرسة للنظر في البند المعنون "الحالة في ناميبيا ".

لقد عممت تلك الرسالة في وثيقة مجلس الامن S/18772 .

ومالم اسمع اي اعتراض ، سأعتبر ان مجلس الامن يوافق على توجيه الدعوة الى السيد فوريراب بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

نظرا لعدم وجود اعتراض فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد فوريراب مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٧ من الممثل الدائم للكويت لدى الامم المتحدة ونصها كما يلي :

"بصفتي رئيس منظمة المؤتمر الاسلامي ، أتشرف بأن أرجو أن يوجه مجلس الامن الدعوة للسيد أحمد إنغين أنساي ، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الاسلامي لدى الامم المتحدة ، لإلقاء خطاب أمام المجلس ، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، بشأن المسألة المعروضة عليه حاليا للنظر" .

وقد صدرت تلك الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الامن S/18779 . واذا لم أسمع أي اعتراض ، سوف أعتبر ان مجلس الامن يقرر توجيه دعوة الى السيد أنساي وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

نظرا لعدم وجود اعتراض ،فقد تقرر ذلك .

يبدأ مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله . يجتمع مجلس الامن اليوم بناء على طلبين واردين في رسالتين موجهتين الى رئيس مجلس الامن في ٢٥ و٣١ اذار/ مارس من الممثل الدائم لغابون لدى الامم المتحدة (S/18765) والممثل الدائم لزمبابوي لدى الامم المتحدة S/18769 . ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/18786 التي تتضمن تقريرا اضافيا من الامين العام يتعلق بتنفيذ قراري مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا .

المتكلم الأول هو ممثل غانا.

السيدغبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلبت الكلمة اليوم بوصفي الرئيس الحالي لمجموعة الدول الافريقية في الامم المتحدة بغية أن أوضح لمجلس الامن القلق والاستنكار اللذين يساوران أعضاء المجموعة إزاء تدهور الحالة في ناميبيا . وعلى أية حال قبل أن أفعل هذا اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، باسم وفدي وباسمي شخصيا أن اتقدم اليكم بأحر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/ابريل . هذه هي المرة الثانية التي يتشرف فيها وفد غانا بالعمل تحت رئاستكم

منذ أصبح وفدانا عضوين في مجلس الأمن ، ومما يبعث على سرورنا أن نعمل في ظل قيادتكم الرشيدة . إن حكمتكم ولياقتكم ومعرفتكم العميقة بتقاليد واجراءات هذا الجهاز ، كل هذا يمنحنا الثقة في أن النجاح سوف يكون حليف المجلس في مداولاته .

أود أيضا ، اذا سمحتم لي ، سيدي الرئيس ، أن أنقل الى السفير ديلبيتش ، ممثل الارجنتين ، عميق تقدير وفد غانا على الطريقة الجدية والقديرة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي . إن قيادته المخلصة للمجلس في دراسته الرسمية وغير الرسمية للمسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين كانت تتسم على نحو واضح بالحيدة والقدرة . ومما يبعث على فخرنا أننا عملنا معه .

لقد دعتني المجموعة الإفريقية للإدلاء بهذا البيان اليوم ، بعد أن شهدت بألم تدهور الحالة في اقليم ناميبيا منذ آخر مرة ناقش فيها المجلس تلك المسألة قبل ما يقرب من عام ونصف . ولهذا ، فإن قيام مجلس الأمن بدراسة عاجلة وجدية لها يعكس القلق العميق الذي تشعر به الدول الإفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة إزاء ناميبيا .

إن المجموعة الافريقية قد أخذت في الاعتبار - عند التوصل الى النتيجة التي خلصت اليها وهي أن الإقليم لم يشهد أي تحسن منذ ١٩٨٥ - التقرير الشامل والمفصل الذي قدمه الأمين العام والوارد في الوثيقة S/18767 الصادرة في ٣١ آذار /مارس ١٩٨٧ . وأود أن أعرب للأمين العام عن تقديرنا لذلك التقرير ولاسيما لتلك النتائج التي لا يشوبها اللبس والتي تهيء مناخ المناقشة الحالية .

وفي ذلك التقرير يبلغنا الأمين العام بأنه بعد الولاية التي أُسندت اليه في ١٩٨٥ ، اضطلع بمشاورات مكثفة ومستفيضة مع جميع الأطراف المعنية وذات الصلة بغية تمهيد الطريق لتنفيذ خطة استقلال ناميبيا كما وردت في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد خلص الى أنه بينما تمت تهيئة جميع الأحوال الضرورية لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فإن استمرار جنوب افريقيا في ربطها استقلال الإقليم بوجود القوات الكوبية ، لا يزال يمثل عقبة في طريق الحل المبكر للمسألة . وباختصار ، فان جميع الترتيبات قد وضعت منذ ١٩٨٥ ، غير أن ناميبيا لم تتقدم صوب الاستقلال .

إذن تشعر الدول الاعضاء في المجموعة الإفريقية بخيبة أمل لها ما يبررها إزاء عدم إحراز تقدم في الترتيبات اللازمة لتحقيق الاستقلال المبكر للاقليم . وينبغي أن نشير هنا الى أنه بينما تستمر المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، من جانبها ، في إعادة تأكيد تأييدها لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستقلال الكامل للاقليم ، وبينما كانت مستعدة منذ البداية للتعاون مع الامين العام والمجلس لتحقيق هذا الهدف ، فإن جنوب افريقيا من ناحية أخرى ، قد استمرت في التمسك بشرط الربط وانهمكت في زيادة عدم الشرعية في الاقليم عن طريق مساعدة ما تسمى بالحكومة الانتقالية هناك لزيادة توطيد موقفها . ولايزال الناميبيون يعيشون في ظل القمع والتعذيب والهيمنة السياسية دون أمل في تقرير المصير .

بل ان القلق بشأن مستقبل الاقليم يشعر به أيضا أعضاء مسؤولون آخرون في المجتمع الدولي . ففي اجتماع منظمة الوحدة الافريقية على مستوى القمة في العام الماضي تم الإعراب بشكل قاطع عن هذا القلق . وبعد ذلك في اجتماع رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري في العام الماضي تم تأييد موقف منظمة الوحدة الافريقية ، ووجهت الدعوة الى المجتمع الدولي لزيادة جهوده لتحقيق الاستقلال الفوري للاقليم . وبالرغم من القلق العالمي وطول مدة النظر في هذه المسألة في هذا المجلس وغيره من المحافل الدولية ، لايزال استقلال ناميبيا بعيد المنال .

وأضيف أن هذا الشاغل بعينه هو الذي أدى الى قيام وزراء خارجية دول خط المواجهة ووزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي بعقد اجتماع مشترك في لوساكا في يومي ٣ و ٤ شباط/فبراير . ومن الجدير بالذكر أن وزراء الخارجية في بيانهم المشترك أدانوا مرة أخرى استمرار جنوب افريقيا في احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، واكدوا من جديد على أهمية ومركزية قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، باعتباره الاساس السليم الوحيد لتحقيق الحل السلمي لمسألة استقلال ناميبيا .

في ظل هذه الظروف ، يقضي المنطق والحكمة السياسية بأن الاوان قد آن لان يراعي هذا المجلس شواغل الاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي ، بغية التوصل الى حل نهائي ودائم . وبعبارة أخرى ، ففي مواجهة جميع الادلة التي تشير الى تردي الحالة في الاقليم ، وفي منطقة الجنوب الافريقي دون الاقليمية بصفة عامة ، وفي ضوء موقف المجتمع الدولي بشأن المسألة ما الذي يمكن للمجلس أن يقوم به تفاديا لمزيد من إراقة الدماء ، وتحقيقا لاستقلال ناميبيا ؟

قبل تسعة أعوام ، اتفق مجلس الامن على إطار لاستقلال ناميبيا . وذلك الإطار ، كما يرد في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، تم التفاوض بشأنه مع جميع الاطراف المعنية . وقد طرح كل الطرائق التي تمكّن شعب ناميبيا من الحصول على استقلاله عن طريق انتخابات حرة نزيهة تجري تحت إشراف الامم المتحدة . وليس مما يشرّف المجلس ولا المجتمع الدولي أن يظل القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون تنفيذ حتى اليوم .

وتذكرون أيضا أنه في حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، اتخذ مجلس الامن قراره ٥٦٦ (١٩٨٥) الذي يذكر - ضمن جملة أمور - ان اختيار جنوب افريقيا للنظام الانتخابي الذي سيستخدم في انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية في الاقليم ، هو الشرط المعلق الوحيد الذي مازال يتعين الوفاء به لتمهيد الطريق أمام اتخاذ المجلس لقرار يأذن بتنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . بل ان المجلس مضى أبعد من ذلك وطالب جنوب افريقيا بالتعاون معه ومع الامين العام في هذا الصدد ، وإلا اضطر المجلس الى الاجتماع للنظر في اتخاذ إجراء ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق . وبالرغم من الطلبات الواضحة الواردة في ذلك القرار ، تمادت جنوب افريقيا في تلكئها ؛ وهي على علم تام بأن لها أصدقاء مؤثرين سيقومون بحماية مصالحها .

وإزاء تلك الخلفية من الشلل الظاهر في المجلس ، وفي مواجهة التحدي الخطير لمصداقيته وسلطته نتيجة لعدم تنفيذ خطة التسوية التي تفاوض بشأنها وقبلها ، طلبت افريقيا عقد اجتماع لمجلس الامن ، بغية وضع المسألة مرة أخرى وبحزم على جدول أعمال المجتمع الدولي ، والمطالبة بالاستقلال الفوري للاقليم .

وبالتالي ، فان اجتماع اليوم ليس إلا جهدا جديدا تبذله منظمة الوحدة الافريقية وزملاؤها في حركة عدم الانحياز لإيقاظ ضمير المجتمع الدولي ، وبخاصة ضمير أصدقاء جنوب افريقيا ، بشأن ما يشعر به شعب ناميبيا من استياء وإحباط شديدين . لقد طُلب عقد هذا الاجتماع لتذكير مجلس الامن ، بوصفه جهاز الامم المتحدة المسؤول عن صيانة السلم والامن الدوليين ، بأنه في مواجهة هذا التهديد الخطير للسلم ، تكون المفاوضات والمحاولات الجارية لإقناع جنوب افريقيا قد استمرت أطول كثيرا مما ينبغي .

ثانيا ، تود الدول الافريقية الاعضاء أن تؤكد أنه قد ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن العقبة الرئيسية الكائنة في طريق استقلال ناميبيا هي رفض جنوب افريقيا ، وللاسف بمساعدة دعاة سياسة الارتباط البناء المزعومة ، تنفيذ قرارات مجلس الامن ، والقرار ٤٣٥ (١٩٨٥) بصفة خاصة .

ثالثا ، نود أن نعلن ان ناميبيا تظل مسؤولية سياسية وأدبية تقع على عاتق مجلس الامن الذي يتعين عليه الآن البدء في اتخاذ اجراءات حاسمة تكفل استقلال شعب الاقليم دون مزيد من الإبطاء .

ان الدول الافريقية الاعضاء في الامم المتحدة ، تدرك أن جنوب افريقيا ستثير مرة أخرى ضجة حول وجود القوات الكوبية في أنغولا ذات السيادة ، آملة أن يعيق هذا من التقدم صوب تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٨٥) . غير اننا نرى أن تلك الاعتبارات دخيلة ومقحمة على مسألة استقلال الاقليم ، وبالتالي ينبغي رفضها تماما في هذه المناقشة بالذات . وسأحجم عن تكرار الحجج المؤيدة لهذا الرفض حتى لا يؤدي هذا بالبعض ، ولو عن غير قصد ، الى استنتاج أن الربط مازال معترفا به كشرط مشروع ، في حين أنه لم يعد كذلك .

وعلاوة على ذلك ، ولأن المجلس ذاته في قراريه ٥٣٩ (١٩٨٣) و ٥٦٦ (١٩٨٥) لم يترك مجالا للشك حول موقفه بشأن المسألة ، فيجب عليه اليوم أن يقاوم إغراء إعادة إدخال أمر قرر بالفعل انه غير ذي صلة بالمسألة قيد النظر . وعلى أية حال ، فان جنوب افريقيا تحتاج الى تذكرة واضحة وقاطعة بأن أنغولا ليست في قفص الإتهام في المناقشة الحالية في مجلس الامن ، وليست كوبا كذلك . ولكن القضية هي خيانة جنوب افريقيا للأمانة التي أودعها لديها المجتمع الدولي .

وثمة جانب مقلق آخر من جوانب الإبطاء في تحقيق استقلال ناميبيا هو أنه يوفر الوقت والظروف التي تمكن جنوب افريقيا من مواصلة نهب ثروات ناميبيا ومواردها الطبيعية . ومن دواعي الأسف العميق أن عددا من الدول الاعضاء في الامم المتحدة - يدعي حاليا معارضته لسياسة جنوب افريقيا في ناميبيا - من بين كبار المستفيدين من الاستغلال الوحشي المكثف للاقليم ، وبخاصة على يد الشركات عبر الوطنية القوية الخاضعة للسلطة القانونية لتلك البلدان .

وفي تقريره الاخير المؤرخ في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٦ حول أنشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية العاملة في ناميبيا ، أوضح مجلس الامم المتحدة لناميبيا بالتفصيل مدى استغلال ثروة ناميبيا على يد شبكة من التعاون الدولي أسهمت إسهاما كبيرا في موقف جنوب افريقيا المتصلب إزاء قضية استقلال ناميبيا . والفقرة ١٨ من ذلك التقرير ، على سبيل المثال أبلغ دليل على ذلك ، ونصها كما يلي :

"ومما يذكر أن المصالح الاقتصادية الأجنبية العاملة في ناميبيا لا تعيد استثمار أي جزء من أرباحها الهائلة في الاقليم لاغراض التنمية ، ولم تحاول تحقيق التكامل بين مختلف قطاعات اقتصاد ناميبيا . ونتيجة لذلك فرضت أنشطتها غير الشرعية في ناميبيا على الاقليم اقتصادا استعماريا نموذجيا غير متوازن ومشوها تماما ، ويعتمد على الواردات الأجنبية . وعلاوة على ذلك لم تكتف هذه الانشطة بمواصلة تعزيز وإدامة احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، بل شجعت أيضا تشديد تعنت نظام الفصل العنصري إزاء تحرير ناميبيا ." (A/AC.131/203 ، الفقرة ١٨)

ولا نستطيع أن نتحدث عن دعم استقلال ناميبيا في نفس الوقت الذي يجري فيه التعاون مع جنوب افريقيا في مشاريع تجارية في اقليم أعلنت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة من الاصوات وكذلك محكمة العدل الدولية أن وجود جنوب افريقيا فيه غير قانوني . لا يمكن تحقيق الاتساق بين الموقفين . ولربما يكون قد آن الاوان مرّة اخرى لتذكير الدول الاعضاء التي تخضع لها هذه الشركات عبر الوطنية بأن استمرار عجزها عن ايقاف أنشطة الشركات عبر الوطنية في ناميبيا يقوض تقويضا خطيرا جهود مجلس الامن ويشجع على عدم الشرعية .

وفي مواجهة الدعوة القاطعة لتحقيق استقلال ناميبيا ما هو العمل الذي سيقوم به مجلس الامن ؟ إن الدول الافريقية الاعضاء ترى أن مجلس الامن ينبغي عليه أن يمضي إلى زيادة الضغط على جنوب افريقيا لتنهي على الفور احتلالها غير الشرعي لناميبيا . وهذا الضغط لا يمكن أن يكون فعّالا إلا إذا اتخذ شكل فرض عقوبات إلزامية شاملة على النظام العنصري بموجب الفصل السابع من الميثاق . وهذا العمل لن يؤدي إلى عزل النظام العنصري فحسب بل إنه سيؤدي أيضا إلى إجباره على التعاون في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهذا ليس بالمفهوم الجديد ، فقد جرى النظر فيه والتهديد به في الفقرة ١٣ من القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) ، التي يذكر فيها المجلس ما يلي :

"يحذّر بشدة جنوب افريقيا من أن عدم قيامها بذلك سيضطر مجلس الامن إلى الاجتماع فورا للنظر في اتخاذ التدابير الواجبة بموجب الميثاق ، بما في ذلك الفصل السابع من الميثاق ، وذلك كوسيلة ضغط إضافية لضمان امتثال جنوب افريقيا للقرارات السالفة الذكر ؛"

وفي ضوء الدليل المقدم يجب على المجلس الآن أن ينفذ قراره بغية التأكيد على مسؤوليته إزاء المسألة .

ويجدر التوضيح أيضا أن استخدام العقوبات كما يرد في الفصل السابع من الميثاق لن ينهي الإجراء المنصوص عليه في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بل إننا ، على النقيض من ذلك ، نؤمن إيمانا وطيدا بأنه سيجبر جنوب افريقيا على تأييد التنفيذ التام والمبكّر لاحكام ذلك القرار .

إن الحجة القائلة بأن الجزاءات ستلحق الضرر بالناميبيين لم يعد من الممكن أن ياخذها هذا المجلس ماخذ الجد ، لا لأن الناميبيين أنفسهم قد رفضوها مرارا وتكرارا فحسب بل لانها أيضا تمثل وسيلة غير مباشرة لتوفير الوقت لجنوب افريقيا .

في الختام أود أن أذكر بأن المجموعة الافريقية يؤلمها أن ناميبيا لا تزال أسيرة بالرغم من الميثاق والقرارات والمقررات التي اتخذها هذا المجلس وبالرغم من الفتوى الواضحة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية ، ما فتئ الناميبيون ينتظرون الاستقلال منذ أن قامت هذه المنظمة نفسها بإنهاء السلطة الشرعية لجنوب افريقيا على الاقليم . ومجلس الامن الذي يمثل الامل المطلق لجميع الشعوب في تحقيق العدالة والسلم والامن ينبغي أن يعمل لصالح الحق وضد قوى الشر التي يمثلها الفصل العنصري . إن مستقبل ناميبيا ما برح لفترة أطول مما ينبغي رهنا باعتبارات الحرب الباردة والمطاحنات ، وينبغي إتاحة الفرصة أمام الناميبيين لا ليكونوا على طبيعتهم فحسب بل وليصبحوا أصدقاء للجميع .

وعلاوة على ذلك ، تود الوفود الافريقية أن تعرب من جديد عن تفضيلها الواضح للامم المتحدة بوصفها المحفل لحل مسالة ناميبيا . إن الوقت الذي صرف في الماضي لتجريب محافل أخرى لم يؤد للاسف إلا لنتائج غير ذات شأن ولا ينبغي الاستمرار على هذا النحو . إننا نحث المجلس إذن على أن يؤكد على سلطته عن طريق فرض العقوبات الإلزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق ضد النظام العنصري بوصفها وسيلة لفرض الضغط على جنوب افريقيا لتتعاون في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتقف المجموعة الافريقيا على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها الكامل إلى المجلس في عمله هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل غانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو السيد بيتر دنفي زوزى ، رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وأعطيه الكلمة .

السيد زوزي (زمبابوي) ، رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود باسم مجلس الامم المتحدة لناميبيا أن أهنئكم على تقلدكم رئاسة مجلس الامن لشهر نيسان/ابريل . وإني لعلى ثقة من أن مهاراتكم الدبلوماسية المعروفة ومعرفتكم بمسألة ناميبيا ستسهم إسهاما كبيرا في تحقيق نتيجة ناجحة لهذه المناقشة .

وأود أيضا أن أعبر عن تقديرنا لسلفكم السفير مارسيلو ديلبيتش ممثل الارجنتين على الطريقة القديرة التي وجّه بها عمل مجلس الامن أثناء شهر آذار/مارس . إن موافقة بلده على استضافة حلقة دراسية بشأن ناميبيا في موعد لاحق من هذا الشهر في بوينس ايرس يشهد على الالتزام الثابت للارجنتين بتحقيق استقلال ناميبيا .

سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أن أشكركم وأشكر أعضاء مجلس الامن الآخرين لقبولكم طلبنا المشاركة في هذه المناقشة الهامة .

إننا أعضاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا نشيد بالامين العام السيد خافيير بيريز دى كوييار لجهوده الدؤوبة الرامية إلى كفالة إنهاء إحتلال جنوب افريقيا المستمر لناميبيا . ونعتقد أن الامين العام يحتاج في مهمته الشاقة إلى التأييد غير المشروط من جانب كل أعضاء مجلس الامن وبقية الامم المتحدة ، ونشيد به أيضا لتقريره الوارد في الوثيقة S/18767 ، المعروض على مجلس الامن . إن قرار مجلس الامن ٥٦٦ (١٩٨٥) ، قد كلّف الامين العام ، في جملة أمور ، باستئناف الاتصال فورا بجنوب افريقيا بغية الحصول على اختيارها للنظام الانتخابي الذي سيستخدم في انتخابات ناميبيا . والمسألة التي يتعين علينا الآن أن نعالجها بجدية هي ما إذا كان بوسع مجلس الامن أن يبدأ عملية تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ويتعين علينا أن نسأل لماذا لا يستطيع مجلس الامن أن يقوم بما نتوقع منه أن يقوم به .

لقد أبلغ الامين العام هذا المجلس بما يلي :

"كما يدرك أعضاء مجلس الامن ، فقد تم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ التوصّل إلى اتفاق مع الاطراف المعنية بشأن نظام التمثيل النسبي الخاص

(السيد زوزى ، رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا)

بالانتخابات المتوخاة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وبهذا الاتفاق ، تمّ حل آخر قضية معلّقة متصلة بخطة الامم المتحدة" . (S/18767 ، الفقرة ٣١)

فيما يخص الامم المتحدة لا توجد اية مسائل معلّقة تقف - او حتى تجلس - عقبة في طريق تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن اعضاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا نتوقع بالتالي من هذا المجلس ان يتخذ الخطوات الضرورية لوضع حد نهائي للاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب النظام العنصري في جنوب افريقيا . ونعتقد انه يتعين على مجلس الامن ، وفاء منه لمسؤوليته الموكلة إليه بموجب الميثاق ، أن يطالب جنوب افريقيا بالامتثال الكامل لجميع قراراته ومقرراته ذات الصلة بناميبيا .

لقد بُدِّد وقت أطول مما ينبغي في ابتداع عقبات مصطنعة دخيلة مثل الربط لا صلة لها بالمسألة . فالربط أُدين في الأمم المتحدة على أنه مسألة لا علاقة لها بالموضوع . ومن غير المتصور أن أعضاء في مجلس الأمن هذا ينتهكون قرارات صدرت عن هذا الجهاز الهام متذرعين بالضرورات الاقتصادية أو العقائدية . بل وحتى سمعة هذا المجلس مشكوك فيها ما دامت قراراته لا تحترم الا بالكلام . وهذا يقلل من شأن جهود الأمين العام الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا ، ويقوض الثقة التي وضعها شعب ناميبيا في هيئة الأمم المتحدة . ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية جسيمة تجاه شعب ناميبيا ، وعلى أعضاء المجلس ألا يسمحوا للمصالح الضيقة والانانينة بأن تحبط الجهود الجماعية للمجتمع الدولي .

ان عجز مجلس الأمن عن اتخاذ اجراءات حاسمة شجع نظام جنوب افريقيا العنصري على التعنت . ولقد سعت جنوب افريقيا لوقت طويل جدا الى أساليب تتجاوز بها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . والعديد من الجماعات العميلة الخاضعة لمصالح جنوب افريقيا تستغل لتمرير تسويات سياسية داخلية لم تحظ بالاعتراف المحلي ولا بالدولي . وهؤلاء العملاء لم تفشل جهودهم اليائسة للحصول على الثقة فحسب ، بل ان الشعب الناميبي يدرك أن هؤلاء العملاء الخاضعين لجنوب افريقيا يفتقرون الى بعد النظر والى أي تخويل بحكم الاقليم .

وما من شك في نية جنوب افريقيا في الدفاع عن الفصل العنصري والأمر الواقع في ناميبيا الذي يتجلى في الابقاء على جيش احتلال يزيد على ٠٠٠ ١٠٠ جندي . وتبين كل المؤشرات في ناميبيا حقيقة أن جنوب افريقيا لا تهتم بأي عمل قد يؤدي الى استقلال ناميبيا . ويبدو أن الحوار والإقناع الودي فشلا في استمالة البوير في بريتوريا الى سماع صوت العقل. بل على العكس، لجأ النظام الى أسلوب العنف لادامة وجوده في ناميبيا . وجنوب افريقيا لا تحتفظ بوجود عسكري كبير في ناميبيا فحسب، بل وتنشر قواتها في أجزاء من جنوب أنغولا .

إن موقف جنوب افريقيا المتصلب تجاه الامم المتحدة محبط لا يجب التغاضي عنه . والامم المتحدة قامت في الماضي بدور عسكري في كوريا والشرق الاوسط ونيجيريا وفي المنطقة التي كانت تسمى آنئذ كاتانغا . فما الذي يمنع الامم المتحدة الآن من التدخل وطرد اللصوص العصاة من ناميبيا ؟

إننا نعرف الجواب . إن أجهزة الدعاية أعلمت العالم دون خجل أن جنوب افريقيا موجودة في ناميبيا تنفيذا لولاية برعاية مصالح ناميبيا ؛ وأن إدارتها تمنع الانشقاقات الداخلية؛ وأن العالم يحتاج الى المعادن الثمينة التي لا تتوفر القدرة والتكنولوجيا لانتاجها إلا لدى جنوب افريقيا والشركات عبر الوطنية ؛ وأن جنوب افريقيا تحافظ على منطقة خالية من الشيوعية؛ وما الى ذلك .

وإن نجاح أجهزة الدعاية هذه لم يؤد الى قبول عام فحسب بأن الاحتلال غير المشروع والسرقة المستمرة تسمحان لها بالمطالبة بالربط ، بل أدى ، في غياب جهد مماثل على صعيد العلاقات العامة ، الى جعل قضيتها قضية قابلة للتصديق بصورة ما .

هنا يُغض النظرُ عن فضيحة دولية لمصلحة الارباح وقوى العرض والطلب ؛ وهنا تجري السرقة على مستوى هائل ؛ وهنا تُحتل أمة بشكل غير قانوني؛ وهنا يُحرم شعب من التقدم والعدل ؛ وهنا بيدق في لعبة شطرنج جنوب افريقيا ، وكل ذلك على حساب شعب ناميبيا المظلوم والمحروم من التمثيل .

والى أن يعلم العالم كله بأكبر قرصنة في القرن العشرين فإن القرار ٤٣٥(١٩٧٨) سيبقى مهزلة وجنوب افريقيا ستستمر ، ربما لصالح الدول المتعاطفة معها ، في كسب لعبة المفاوضات .

إن مجلس الامن يملك سلطة التدخل في حالات يتعرض فيها السلم والامن للخطر . والميثاق يتضمن أحكاما لاتخاذ اجراء كهذا .

فيمكن لمجلس الامن على سبيل المثال أن يستند الى الفصل السابع من الميثاق ضد أي بلد يشكل تجاهله للقوانين والاعراف الدولية تهديدا للسلم والامن الدوليين . واننا نطالب المجلس بتطبيق هذا الحكم واعتماد قرار يدعو الى فرض عقوبات إلزامية

شاملة ضد نظام جنوب افريقيا العنصري لإجباره على التخلي عن احتلاله غير المشروع لناميبيا . وأرجو من أعضاء هذا المجلس أن يقدموا بعض التضحيات في سبيل السلم والامن في العالم وفي سبيل استقلال ناميبيا . إن التعلل بالقرابة والاعتبارات الاقتصادية والتحيز العنصري أمور زائلة ويجب الحيلولة دون تشويهها للهدف الاكبر ، هدف السلام والامن .

نحن أعضاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا نشني على كونغرس الولايات المتحدة لفرضه عقوبات انتقائية ضد جنوب افريقيا العنصرية. لكننا شعرنا بالانزعاج عندما علمنا أن دولة عضوا في الامم المتحدة تضرب بهذه التدابير عرض الحائط . وقد علمنا أن الخطوط الجوية لجنوب افريقيا زادت عدد رحلاتها من ثلاث الى أربع الى احدى الدول الاعضاء في مجلس الامن . ومن المعروف أن نفس الدولة العضو منغمسة في بيع تصاميم الفواصات لجنوب افريقيا انتهاكا للحظر الساري على الاسلحة . إن هذه الاعمال تدلل على الافتقار الى الارادة اللازمة لتنفيذ القرارات التي تحظى بالاتفاق التام . إننا ندين هذا النفاق .

في النهاية نهيب بالدول الاعضاء في مجلس الامن التي تعارض فرض العقوبات الالزامية الشاملة أن تعيد النظر في موقفها بجدية لان هذه هي الطريقة السلمية الفعالة الوحيدة التي يمكن أن تجلب رياح التغيير الى جنوب افريقيا وناميبيا . ولا بد لهذا المجلس من أن يتخذ التدابير اللازمة بموجب الفصل السابع من الميثاق لتجنب الكارثة الوشيكة الوقوع في ناميبيا وجنوب افريقيا . ونؤمن بأن الوقت لذلك قد حان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي هو سعادة السيد شيو - بن غوريراب ، أمين الشؤون الخارجية في المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية(سوابو) الذي وجه اليه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، وأعطيه الكلمة .

السيد غورييراب (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أيما سعادة ، سيدي، أن انضم باسم اللجنة المركزية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية(سوابو) وزعامة ناميبيا ، الى المتكلمين الذين سبقوني في الاعراب لكم عن تهانينا الحارة وتمنياتنا الطيبة بمناسبة تسنمكم منصب رئيس مجلس الامن لشهر نيسان/ابريل .

فنحن جميعا على علم بخصالكم العظيمة ومنجزاتكم الرائعة كدبلوماسي محنك . وإن بلادكم العظيمة بلغاريا وشعبها هما من بين أصدقائنا وأنصارنا . لذلك نستمد الالهام من معرفة أنكم ستوفرون قيادة حكيمة وفعالة من أجل تحقيق نتيجة ناجحة نتشاطرها جميعا .

اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن اشيد بحق بسلفكم السيد مارسيلو ديلبيتش ، الممثل الدائم للارجنتين لدى الامم المتحدة ،لتوجيهه الشؤون العاجلة للمجلس خلال الشهر الماضي بحزم ومهارة دبلوماسية فائقة .

في الفترة التي انقضت من هذا العام ، قام مجلس الامن ، كجزء من مهامه العاجلة ، بالنظر في الحالة في اثنتين من أكثر مناطق الجنوب الافريقي توترا . ففي شهر شباط/فبراير ناقش المجلس الحالة المتفجرة المأساوية في جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري . وركزت المناقشة - شأنها شأن مناقشات أخرى عديدة جرت في الماضي - على جرائم نظام الفصل العنصري الآثم والمعاناة التي لا حد لها التي تسبب فيها ؛ وعلى مقاومة الشعب ، من ناحية ، وتضامن العالم معه من ناحية أخرى ؛ وعلى تجديد النداء من أجل الافراج الفوري غير المشروط عن نيلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين ؛ وعلى المطالبة بفرض جزاءات الزامية شاملة على الدولة المنبوذة المتحدية التي يحكمها المتواطئون مع النازية سابقا ومرتكبوا سياسات الحرب الآثمة وسياسات الموت والدمار والظلام في المنطقة .

لقد ثبت بوضوح أثناء المناقشة أن الارادة والعزم السياسيين لدى الغالبية في مجلس الامن كانا في صالح اعتماد قرار قوي مناسب ضد بريتوريا . إلا أن من المؤسف ان النتيجة كانت مرة اخرى محبطة للآمال . فالولايات المتحدة والمملكة المتحدة تمارسان جولة أخرى من استخدام حق النقض محبطتين بذلك ارادة الاغلبية في مجلس الامن ، وقد مالتا الى الوقوف في عزلة دفاعا عن الفصل العنصري . أما جمهورية المانيا الاتحادية ، التي انضمت الى المجلس هذا العام ، فقد اختارت ان تصوت تصويتا سلبيا في تلك المناقشة تضامنا مع هاتين الدولتين . واعتزم ان اعود الى هذه النقطة في وقت لاحق .

يكفيني القول ، في هذه المرحلة ، أن مواطني تلك البلدان ذاتها يتظاهرون هذه الايام في الشوارع تضامنا مع الحملة العالمية المتصاعدة الرامية الى فرض جزاءات ضد جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصري ، ويطالبون حكوماتهم بالامتناع

عن اعطاء أي دعم او تشجيع الى نظام بوتا الآثم . واولئك المواطنون - شأنهم شأننا - يشجبون بشدة الاعمال التي تقوم بها هذه الدول المتمردة والحجج الواهية التي تطرحها . واولئك المواطنون ، وليست حكوماتهم ، هم الاصدقاء الحقيقيون لضحايا الفصل العنصري وكذلك الحرب المدمرة والعنف السياسي اللذين يمارسهما بوتا في جميع انحاء الجنوب الافريقي .

إن دول المجموعة الافريقية لدى الامم المتحدة - التي تعمل من خلال رئيسها خلال شهر آذار/مارس ، السيد لورنت ماري بيفوت ، الممثل الدائم لغابون لدى الامم المتحدة - طلبت عقد هذا الاجتماع الهام للنظر في مسألة ناميبيا . كما وجه السيد مودينغي ، الممثل الدائم لزمبابوي لدى الامم المتحدة ، رسالة مماثلة الى رئيس مجلس الامن نيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز . ولذلك ، فإن هذه المناقشة تتناول المسألة الثانية الساخنة المتعلقة بالجنوب الافريقي التي نوقشت حتى الان هذا العام في المجلس .

وفي هذا الصدد ، اشعر بامتنان شديد لبعض المتكلمين الذين سبقوني ، للطريقة البليغة الجادة التي عرضوا بها هذا الموضوع وتناولوه بالتفصيل . وبصفة خاصة ، اود ان اشيد برئيس مجموعة الدول الافريقية لهذا الشهر ، السيد فيكتور غبيهو ، الممثل الدائم لغانا لدى الامم المتحدة للعرض الشامل المميز والقدير لهذه القضية على المجلس ، وبالمثل فقد كان رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، السفير بيتر زوني ممثل زمبابوي ، مقنعا في تأكيده مجددا لالتزامات مجلسه بمضاعفة جهوده الرامية الى التعجيل باستقلال ناميبيا ، بينما اعرب في الوقت نفسه عن استياء ذلك المجلس العميق إزاء استمرار تخريب بعض الدول الغربية والشركات عبر الوطنية لحريتنا ونهبها لموارد ناميبيا الطبيعية . وإنني اضم صوتي اليهما في حث مجلس الامن منذ بداية المناقشة على أن يضطلع بمسؤولياته اضطلاعا تاما وفقا للميثاق ولاسيما على اساس قراراته ، بما في ذلك بصفة خاصة القراران ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨).

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن اسجل امتناني الشخصي لوفود زامبيا وغانا والكونغو لتيسير اشتراك سوابو في هذه المناقشة . إنني اشكركم ، سيدي الرئيس ، وسائر اعضاء المجلس لدعوتي - بناء على طلبها المشترك - للادلاء ببياني هذا .

لماذا يدرج هذا البند على جدول أعمال المجلس مرات لا حصر لها ؟ بعبارة أخرى ، لماذا نحن هنا مرة أخرى في عام ١٩٨٧ نناقش مسألة ناميبيا ذاتها؟

الجواب واضح : نحن هنا لان ناميبيا ليست حرة . لأن البلد الذي تحملت الامم المتحدة مسؤولية مباشرة عنه منذ اكثر من ٢٠ عاما لا يزال واقعا تحت الاحتلال غير المشروع الذي يمارسه نظام بريتوريا الذي يعتمد على قوة عسكرية كبيرة وقمع عنيف لإدامة سيطرته الاستعمارية على البلد .

نحن مجتمعون هنا لانه منذ اكثر من ثماني سنوات اصدر المجلس قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي رحب به بوصفه القرار الذي سيكون خاتمة القرارات المتعلقة بناميبيا مرة واحدة والى الابد .

ذلك القرار الذائع الصيت الذي تبنته الدول الغربية ، بدا وكأنه يبشر في ذلك الحين بالكثير - وكان ذلك عام ١٩٧٨ - وهو في رأينا ، لايزال - يبشر اليوم بتسوية ديمقراطية سلمية للمشكلة الناميبية . إنه ينص على إجراء انتخابات حرة منصفة ، تحت رقابة واشراف الامم المتحدة ، في ناميبيا ، بدءا بوقف اطلاق النار يوقع بين سوابو وجنوب افريقيا ، جنبا الى جنب مع وصول فريق الامم المتحدة لتقديم المساعدة في فترة الانتقال ، والممثل الخاص للامين العام للاضطلاع بمسؤوليات عملية الانتقال .

هل أمامنا مكان نلجأ إليه سوى هنا ؟ وإذا لم نلجأ الى هذا المجلس فأي جهاز آخر في الامم المتحدة يمكن أن يكفل أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يجسد روح التوافق العام في الآراء على الصعيد الدولي بشأن ناميبيا سينفذ فورا دون شروط ؟ لقد تأخر بنا الوقت وهذا هو السبب في وجودنا هنا لكي نكرر هذه القصة المحزنة التي تشكل تحديا صريحا لسلطة مجلس الامن ذاته . لان ذلك القرار لم ينفذ حتى الآن .

لقد أعربت بريتوريا مرارا عن عدم استعدادها لبدء عملية التنفيذ ، ولعدة سنوات الآن اعتدنا على تشدد بريتوريا وغطرستها وتصرفها الذي يتحدى الامم المتحدة ، وتجاهلها التام للمطامح المشروعة لشعبنا في أن يتحرر وفي أن يضطلع بمسؤوليته عن مصيره . لقد كان هذا هو السجل القاتم للنظم العنصرية المتتابعة في بريتوريا في تعاملها مع هذه الهيئة العالمية منذ عام ١٩٤٦ عندما سعى المغتصبون في بادئ الامر الى ضم ناميبيا .

إن المناورات السياسية الغربية لبريتوريا والذرائع المضللة التي تحاول بها أن تدعي استعدادها وحسن نيتها ينبغي ألا تخدع أحدا في هذه المرحلة . فالسجل واضح ولا يمكن الدفاع عنه ، إلا أن بريتوريا لا تتصرف وحدها بهذه الطريقة الكريهة . فهناك آخرون يجب كشف وإدانة تواطئهم الدائم وسوء نيتهم .

إن أكثر الامور التي يجب شجبها ، وما يسبب أكبر قدر من المعاناة لشعبنا اليوم ، وفي مقدمتها الجرائم التي ترتكبها جنوب افريقيا العنصرية ومؤامراتها الآثمة في ناميبيا ، هو إدخال سياسات مكيافلية قائمة على النفاق في مسألة ناميبيا أدت الآن الى التأخير الذي ليس له نهاية لحصولنا على الحرية .

إننا نتهم تلك الدول الغربية التي تنتهج سياسات آثمة تستهدف إدامة السيطرة العالمية والتحكم في المواد الخام والمعادن الاستراتيجية بأنها مازالت تمارس النظريات الامبريالية المخزية القائمة على مصير واضح في افريقيا . لقد أثر في تفكير بعض زعمائهم ، تاريخهم العنصري وذكريات الجرائم البشعة التي ارتكبت على مر القرون في حق الشعب الافريقي وكذلك خوفهم غير المنطقي من انتشار الشيوعية في

الجنوب الافريقي وأصبحوا يتصرفون إزاء الصراعات السياسية على أساس هذا الرأي المحرف للعالم باعتباره يتكون فقط من الطيبين والاشقياء . إنهم لا يحاولون أن يفهموا أن الشعوب المضطهدة والمحرومة في كل مكان تناضل وتقدم التضحيات من أجل حقها المتأصل في أن تحكم نفسها بنفسها في بلادها .

يؤسفنا حقا أن نلاحظ أن ناميبيا ، ضمن جملة أمور أخرى ، ينظر اليها المضطهدون والمستغلون غالبا في إطار كونها جزءا مما يسمى مركزا هائلا للمعادن الاستراتيجية في الجنوب الافريقي ، وهذا بالتأكيد جزء من مشكلتنا فحيثما توجد الثروة يوجد المستغلون الرأسماليون الذين يسعون الى الشهرة والثروة . ويزيد من تفاقم هذا الرأي الآثم ، الحسابات الايديولوجية المضللة بالمثل ، التي لا تمكن القيادات المستميتة في بعض البلدان الغربية من المشاركة على نحو له مغزى في القضاء على الفصل العنصري وتحقيق استقلال ناميبيا . وبدلا من ذلك فإن العقيدة الغربية السائدة هي في رأينا تكشف كل المحاولات الآثمة الرامية الى ضرب حركات التحرر الوطني في جنوب افريقيا وناميبيا - وهي الادوات التي لا نزاع على أنها القادرة على إحداث التغيير - وذلك من أجل إدامة الوضع الراهن .

هذه هي القصة القديمة التي تتكرر باستمرار ، والتي تعطي اعتبارا أكبر للحقوق الخاصة بالحصول على المعادن وتكديس الارباح ، وتضعها فوق التحرير السياسي والتقدم الانساني . هذا هو الخداع وسوء النية اللذان لا نتردد في كشفهما وإدانتهما في جميع الاوقات .

قد يرى البعض أن اللغة التي أستخدمها لا تتفق تماما مع الاصول الدبلوماسية المعمول بها أو أن الكلمات التي أستخدمها قوية أكثر مما ينبغي . فإذا كانت كذلك ، فهذا أمر مقصود من جانبي . فأيهما أسوأ من الآخر ؟ احتجاجي اللفظي إزاء السياسات التي لا تتوقف القائمة على الخداع والتعويق المستمر لحصولنا على الحرية ، والتي تؤدي الى القتل الذي لا معنى له للابرياء من الرجال والنساء والاطفال الناميبيين ، أو الاعمال المتكررة الآثمة التي يقوم بها بعض الاعضاء الدائمين الغربيين وغيرهم من

مؤيدي جنوب افريقيا العنصرية في هذا المجلس ؟ إنني إن عبّرت عن رأيي على نحو غير ذلك ، سأكون غير جدير بالمسؤولية التي أتحملها باعتباري أتكلم باسم الجماهير المكافحة التي أمثلها هنا . وسيظل هذا هو موقفنا الى أن يتسنى لشعبنا أن تتاح له الفرصة في أن يمارس حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . ودون ذلك ، وفي مواجهة الدور السلبي الدائم الذي يقوم به مؤيدو نظام بريتوريا إزاء مسألة ناميبيا ، سيظل صوتنا عاليا مدويا يردد الاحتجاج وسنواصل ذكر أسماء المذنبين .

في عام ١٩٧٧ وفي مثل هذا الوقت تقريبا ، في أوائل الربيع ، طرحت المبادرة السياسية الغربية بشأن ناميبيا التي أعلن عنها على نحو واسع الانتشار ، من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية وكندا . وأطلقوا على أنفسهم اسم فريق الاتصال المعني بناميبيا ، الذي تمثلت مهمته ، في رأيهم ، في مساعدة الامم المتحدة في الاسراع باستقلال ناميبيا على أساس قرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) الذي يتضمن كل العناصر الاساسية اللازمة للتحول الديمقراطي والسلمي لبلدي نحو مرحلة الدولة المستقلة .

وكما هو الحال الآن ، باستثناء كندا ، كانت هذه الدول ممثلة في مجلس الامن ، وها نحن الآن بعد مضي عشر سنوات ، ولا تزال ناميبيا غير حرة ولم ينفذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي أيّد - مثلما فعل القرار ٣٨٥ (١٩٧٦) - خطة الامم المتحدة لناميبيا . وعندما بدأت التناقضات في دور "الدول الغربية الخمس" تتزايد ، واتخذت عملية التفاوض ديناميتها الخاصة بدأ فريق الاتصال يفقد - بشكل تدريجي ولكنه أكيد - أي اتصال سليم بواقع الحالة السائدة في ناميبيا .

في عام ١٩٧٧ تسلمت حكومة كارتر زمام السلطة في واشنطون . وقد رحبنا باعلان المسؤولين فيها عن انتهاج سياسة افريقية جديدة تقوم على مبدأ قدسية حقوق الانسان . وقد شعرنا على الاقل بأن النمط السياسي الذي ينتهجه المسؤولون الجدد في واشنطن كان متجددا .

ولكن في الوقت نفسه نجد ان طائفة البلدان التي تشكل ما يسمى بفريق الاتصال لم تكن قادرة على ان تبعث الثقة والاطمئنان في نفوسنا نحوها . وقد كانت تساورنا الشكوك إزاء قدرتها على القيام بدور نزيه كوسيط سياسي في مسألة ناميبيا . لقد كنا نعتبرها صديقة لجنوب افريقيا العنصرية وأن مصالحها في الاقليم ترتبط ارتباطا وثيقا بنظام بريتوريا وليس برفاه شعبنا . أما الدليل على ذلك فقد تجلى في سجل التصويت في الامم المتحدة . فقد اخبرناها بذلك - وسنظل نخبرها بذلك بالفعل - وكررنا هذا لمؤيدينا واصدقائنا .

إن ما جعلنا نوافق على الاشتراك في عملية التفاوض ، وإن كانت موافقة مقرونة باحتجاج ، هو أنه كانت هناك أربعة عوامل جوهرية تفاعلت في تفكيرنا بطريقة وفرت الحد الحاسم من الضمان .

أولا إن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ما برحت تقول ان المفاوضات تنبع من تكثيف الكفاح المسلح . وفي هذا الصدد فإننا نعتبر أن الاعمال السياسية والعسكرية والدبلوماسية هي أعمال تكميلية وليست تناقضية . وما برحنا نخوض الكفاح بينما نفاوض حتى يوافق الطرف الاخر - وفي هذه الحالة فهو نظام بوتا الفاشي - على توقيع اتفاق يقضي بوقف اطلاق النار . اما الذين يريدوننا أن نلقي بسلاحنا فلابد أن تكون لديهم الشجاعة للاعراب عن قناعاتهم وأن يقنعوا النظام بالتخلي عن الخيار العسكري ونبذ العنف وتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ثانيا ، إننا نقر بدور الامم المتحدة الذي لا غنى عنه في جميع الجهود الرامية الى الاسراع بنيلنا حريتنا وشعرنا بالتشجيع إزاء الممارسة المقترحة التي كان سيجرى الاضطلاع بها داخل إطار الامم المتحدة على أساس قرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) .

ثالثا ، لقد شعرنا بالاطمئنان اذ عرفنا أن دول خط المواجهة كانت ستساعد في تقديم الدعم اللازم بدرجة كبيرة لعملية التفاوض .

رابعا ، إن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، بوصفها الممثل الحقيقي الوحيد لشعبنا ، كانت ستشترك في المفاوضات بوصفها عضوا كامل العضوية بهدف تمثيل مصالح شعبنا وعرض وجهة نظره .

بهذه الكيفية وافقت سوابو في عام ١٩٧٧ على التعامل مع فريق الاتصال الغربي الذي لا وجود له الآن ، وعلى التعامل ، من خلاله ، مع نظام بريتوريا العنصري . لقد حاول العنصريون تجنب مواجهتنا بصورة مباشرة .

واحيانا يحدث ان يضطر قادة الشعب المناضل الى الجلوس على طاولة المؤتمر ، لا استسلاما ولكن كشكل عمل من أعمال الحنكة السياسية ، للتفاوض مع ابليس نفسه لإنهاء المعاناة الانسانية . لذلك فقد طالبنا ، على السجل ، بريتوريا مرارا وتكرارا بالاجتماع معنا على طاولة المؤتمر كخطوة أولى نحو البدء في عملية التنفيذ . واكرر هذه الدعوة هنا اليوم .

أما وقد قلت ذلك ، فاسمحوا لي الآن ان اتطرق الى التطورات الوثيقة الصلة التي كانت تجري في منطقتنا في عام ١٩٧٧ وكيف أنها ، في رأينا ، قد شكلت نقطة رئيسية في الاستراتيجية الغربية بشأن ناميبيا .

لقد خرج فريق الاتصال الى حيز الوجود في الفترة التي عقبت الانتصارات الحاسمة التي سجلتها القوى الثورية في موزامبيق وانغولا . لقد وجدت زمرة سميث - مزوريوا في سالزبري نفسها تتخبط في حالة خطرة تمثلت في تضييق الخناق حول رقبتها نتيجة للأعمال العسكرية المستمرة والفعّالة التي قام بها مقاتلو الجبهة الوطنية . وما من أحد لفت نظر العصبة العنصرية الى هذه الحقيقة سوى السيد هنري كيسنجر بالذات ابان رحلته الى افريقيا في عام ١٩٧٦ .

في عام ١٩٧٦ عاظمت مذبحة سويتو من الحالة وحفزت شباب جنوب افريقيا والطلاب على تصعيد الوعي السياسي لديهم ، فقد قرروا ترك البلاد من اجل التدريب العسكري

لحمل السلاح بوصفهم مقاتلين في "امخونتوا وي سيزوي" ، الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الافريقي .

وفي ناميبيا أتيحت الفرص في العديد من المجالات لتكثيف الكفاح المسلح . وتحقيقا لهذا الهدف اصدرت قيادة سوابو توجيهات محددة الى جناحها العسكري ، الجيش الشعبي لتحرير ناميبيا ، فيما يتعلق بالاعمال العسكرية والتعبئة الجماهيرية السياسية داخل البلاد . واخيرا ، فإن دول خط المواجهة نفسها قد شكلت قوة سياسية فاعلة لكي تلعب دورا نشطا في أي بحث جاد عن حلول عملية لمشاكل الاقليم ، بما فيها بوجه الخصوص تلك المشاكل المتعلقة بكفاح التحرير الذي كان يخوضه المقاتلون من أجل الحرية .

اعتقد ان هذه اللمحة الموجزة للتطورات الرئيسية في ذلك الوقت في الجنوب الافريقي وفيما يتعلق بالارادة السياسية هناك ، توفر خلفية للمبادرات الدبلوماسية الغربية ولما كان عليه موقف سوابو في السابق وما هو عليه الآن .

وقد تكون هناك بعض الاختلافات بشأن التفاصيل أو نوايا الاطراف المعنية في العملية التي وصفتها . ولكن هناك شيئا له وزن كبير لاخلاف عليه ، ألا هو القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي لا يزال حبرا على ورق . إن فريق الاتصال الغربي ميت غرقا - ميت بالانتحار . لقد تحول موقف بعض الاعضاء الرئيسيين في الفريق تحولا مفاجئا وبدأوا يعبثون بالقرار الذي هو من صنعهم ، مظهرين سوء نيتهم وعدم استعدادهم لممارسة الضغوط على بريتوريا لتنفيذه .

إن ما ولد شكوكنا المبدئية وترددنا هو سوء النية هذا والنفاق . إن المبادرة الدبلوماسية الغربية المبجلة بشأن ناميبيا ، التي بدأت في عام ١٩٧٧ ، قد فشلت في تحقيق الهدف المتمثل باستقلال ناميبيا . واذا ما القينا نظرة على الاحداث الماضية لالفينا ان الممارسة برمتها تبدو وكأنها خدعة استنبطت بعناية في حين ان غايتها الحقيقية كانت احباط ما اعتبره بعض اعضاء الفريق تطرفا غير مقبول ومتهورا في الحالة في الجنوب الافريقي . اما ما كان يبعث على بالغ الفزع لدى بعض البلدان

المعنية فهو السياسة الثورية التي تنتهجها حركات التحرير الوطني والخيار المفضي الى التحول الاشتراكي الذي آثرت انتهاجه موزامبيق وانغولا . إن التطرف السياسي المزعوم والتحول الاشتراكي المنتشر بسرعة ما كانا ليتوافقا مع المصالح الرأسمالية في المنطقة وكان من شأنهما ايضا ان يهددا بقاء نظم الاقلية العنصرية . لذلك فإن ما طرح في عام ١٩٧٧ بوصفه خطة عمل لانقاذ شعب ناميبيا المقهور قد تحول الى عملية انقاذ استهدفت حماية الوضع الراهن .

وليس هناك أي تقدم يمكن أن نشير إليه . وليس لدينا إلا الذكريات المؤلمة لمذبحة كاسينغا ، وأوشيكوكو وغيرها كثير من الحوادث المماثلة التي تتسم بالقتل العشوائي لشعبنا على أيدي الطغيان الوحشي الذي يمثله نظام بوتا وعملاؤه المحليون المسلحون في ناميبيا .

وإذ ننظر إلى السنوات العشر الماضية فإننا نرى أرضا يبابا مليئة باللافتات المهشمة المتناثرة في كل مكان ، والتي تذكرنا بالتطور المذهل للغة الدبلوماسية التي اتسمت بها عملية التفاوض . وفي ربيع ١٩٧٧ دعينا إلى "التكلم عن المحادثات" وانتقلنا بعدها إلى "محادثات استكشافية" . وإن اعتماد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ قد سبقته دورات عديدة من "محادثات التقارب" . وفي عام ١٩٧٩ ذهبنا إلى جنيف من أجل "المشاورات المتزامنة رفيعة المستوى" ، وفي عام ١٩٨١ شاركنا في "اجتماع ما قبل التنفيذ" في نفس المدينة ، حيث دخلنا ، بين أمور أخرى ، مع الآخرين في "تدابير بناء الثقة" وقد رأينا بقيام حكومة ريغان فرض فكرة "المفاوضات على مراحل" التي واكبتها شعارات مثل "قائمة البحث" و"التفاهمات الخاصة" .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن السياسة المدمرة التي انتهجتها الولايات المتحدة ، والتي تعرف باسم سياسة "الاشتراك البناء" و "شرط الربط" قد أصبحت جزءا من هذا القاموس العجيب .

ولكن الجانب المشرق من كل هذا هو أننا استطعنا أن نجتاز هذه الالغاز اللغوية المحيرة . واحتفظنا بوحدة حركتنا وقاتلنا بنجاح جهود نظام جنوب افريقيا العنصري والمتواطئين معه ، تلك الجهود التي تستهدف تغيير معادلة الحالة الاستعمارية في ناميبيا . فقد حاولوا أن يبعدوا المناقشات عن الهدف الأساسي لاستقلال ناميبيا عن طريق اتهام (سوابو) والامم المتحدة ، كما لو كانا هما اللذان يمثلان العقبة في طريق إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة في ناميبيا .

وهناك ألعوبة مماثلة أخرى يستخدمها دائما نظام بوتا ويدعمها مؤيدوه في الخارج وهي "عنصر العمالة" وإن الهدف الدائم المستمر لا يزال هو إنشاء وتشكيل مجموعة عميلة لها مقومات الاستمرار - وهذا بالطبع تناقض واضح في الالفاظ ذاتها في ناميبيا - كبديل سياسي للحركة الشعبية ، سوابو ، التي تقاتل من أجل الاستقلال الحقيقي دون أي تدخل أجنبي . ولتحقيق هذا الهدف ، تم تبديد الملايين من الراندات وأنشئت سلسلة من المؤسسات الزائفة وشكلت مجموعات عميلة ، بما فيها آخر تلك المجموعات التي شكلت في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ في ويندهوك . وليست نوايا بريتوريا وخداعها السياسي من الأمور التي تثير الاستنكار ، ولكن ما يثير الاستنكار أن بعض البلدان الغربية ووسائل إعلامها ، بدلا من أن ترفض هذه المؤامرات الزائفة ، فإنها تنظر إليها باعتبارها خيارات سياسية سليمة ، والنتيجة أن هذه الالاعيب الفارغة التي ينظر إليها باعتبارها تطورات هامة ، تسهم في المزيد من الإبطاء في تحقيق استقلالنا . وإنني أعلم أنه خلال هذه المناقشة سوف يكرر ممثل جمهورية البوير هذه الالاعيب ، وسوف يضفي عليها البعض بعض الميزات .

وإن نداءنا أمام مجلس الأمن صريح ونحن مقتنعون بأنه الشيء المعقول والمنطقي والوحيد الباقي أمام المجلس . وإننا نحث مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) فورا ودون أية شروط ، وعلى فرض جزاءات إلزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق على جنوب افريقيا العنصرية كضغط إضافي ضروري وسلمي عليها من أجل أن تبدأ في تنفيذ ذلك القرار .

إن الحالة التي أشرت إليها من قبل توضح صبر شعبنا الذي يقارب صبر أيوب في وجه القتل الذي لا ينتهي والتشويه السياسي وحالات الجمود الدبلوماسي . وإن معاناة شعبنا لا تعني شيئا بالنسبة لأولئك الذين لا يهتمون أساسا إلا بثرواتنا وبالأرباح التي يجنونها على حساب الجماهير الناميبية السوداء . لقد تحدثت عن سوء نية أعضاء فريق الاتصال السابق وهوة المصداقية بين أقواله وأفعاله ، وحقيقة الأمر أن البعض منهم ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية ، هم

الذين يعوقون تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ويعارضون الجزاءات . ولكنني أوضحت أيضا أن الدعوة لفرض الجزاءات على جنوب افريقيا العنصرية دعوة عالمية فقد أصبحت تيارا عارما يزداد قوة على مستوى العالم أجمع ويندفع نحو الجنوب صوب الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وليس هناك ما يوقفه . وسوف يزداد قوة على قوة بينما تستمر شعوب العالم في تأكيد قوتها حتى يتم التدمير النهائي للفصل العنصري ، وإنهاء هذا الاحتلال غير المشروع لناميبيا .

وينبغي إقناع الولايات المتحدة الامريكية بأن تتخلى عن شرطها المتصل بالربط ، الذي يرتهن حريتنا وبالتالي يزيد من جرأة جنوب افريقيا العنصرية في مماطلاتها . ولن تتردد (سوابو) عن أن تدين بقوة وترفض ذلك التحالف غير المقدس . ونحن نعرف مدى المصالح المالية والاقتصادية البريطانية وروابطها التاريخية مع دولة الفصل العنصري ، ولكن إذا كان أهم شيء في السياسة البريطانية هو ضمان العمل لمواطنيها وضمان الارباح التي تحصل عليها من استثماراتها في جنوب افريقيا وناميبيا ، أليس هناك مكان للمستقبل في هذه الحسابات ؟

لديَّ بعض الكلمات المحددة والجادة التي أود توجيهها إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية : إن شعبي يحمل ذكريات مؤلمة للغاية عن الحكم الاستعماري الالماني في بلدنا . وكلنا يحمل آثار جراح سياسات الإبادة التي نتجت عنها إبادة مجتمعات بأكملها في ناميبيا . ونحن كقادة ، ليس بوسعنا أن ننسى هذا الفصل القبيح من الفظائع في تاريخنا . وسوف ندرِّسه لأطفالنا ، حتى لا تتهمنا الاجيال المقبلة بفقدان الذاكرة الوطنية ، بدلا من أن تتعلم من آثام فلسفة التفوق العنصري ، ومن أبشع مظاهرها الفصل العنصري الذي نقاتله اليوم .

إلا أننا مع ذلك ، كقادة لشعب مناضل ، قررنا في (سوابو) منذ بضعة سنوات إجراء اتصالات مع سلطات بون تستهدف إيجاد أسس للتفاهم الآن والتعاون في المستقبل . فهناك ناميبيون من أصل ألماني في بلدنا ، وهناك ناميبيون آخرون في الطوائف السوداء ، وهم أطفال غير شرعيين . وهناك أسباب هامة بالنسبة لنا من أجل ألا نسمح

لانفسنا بأن نصبح أسرى إلى الابد لفظائع الماضي . وقد شعرنا منذ عدة سنوات بأن هناك تقدما قد أحرز . فإن قيادة بون ، ولا سيما وزارة الخارجية ، كانت على استعداد للتفاهم . ولكن ضاع كل شيء اليوم . فإن سياسة بون الحالية تزداد عداء كل يوم ضد مصالح الشعب الناميبي . وتعمل بون الآن على نحو مكشوف مع نظام بريتوريا وتوفر الدعم المالي للعملاء وتساعد في تقويض القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ويجري حاليا التفكير في إنشاء لجنة ثنائية في بون ، وستتولى بالكامل الاشراف على تقديم ما يسمى بالمعونة الإنمائية الى ناميبيا توطئة لحصول بلدنا على الاستقلال . وهذا أمر ندينه ونرفضه . لقد بلغت الحالة من السوء ما يجعل من واجبي أن أقول هذا هنا أمام مجلس الامن .

إن تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة S/18767 المؤرخة في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧ مطروح على المجلس . وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لاثني على الامين العام لجهوده الدؤوبة من أجل النهوض بقضية ناميبيا ؛ وبصفة خاصة ، لمضاعفته جهوده بغية التنفيذ المبكر للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . في ذلك التقرير نجد تأكيدا مجددا على الموقف المعروف ، وهو استعداد الامين العام وممثله الخاص للبدء في عملية التنفيذ . ولكنهما للأسف عاجزان عن المضي قدما بسبب شرط الربط الذي تصر عليه جنوب افريقيا العنصرية وحكومة الولايات المتحدة . وشرط الربط هذا رفضه مجلس الامن وبقية المجتمع الدولي ، ولكنه مازال العقبة الرئيسية التي تعترض تحقيق الاستقلال والحرية في بلادنا . وسنواصل تكرار إدانتنا لكل من هو مسؤول عن تلك العقبة .

ختاما ، أود أن أعلن ما يلي : إن الشعب الناميبي ، شأنه شأن الشعوب المقهورة والمحرومة في أي مكان ، يقع عليه التزام لا مفر منه ، بل واجب مقدس ، بألا يترك مهمة تحريره لغيره ، وأن يظل وطنيا متفانيا ومخلصا لقضيته . وهذا هو تراث كفاحنا ضد الاستعمار الذي يستمر لأكثر من قرن من الزمان . لقد حملنا سلاحنا وقاتلنا ما يقرب من عشرين عاما تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ضد فاشي بريتوريا وجيشهم المحتل الضخم . وحقيقة أننا ما زلنا هنا نحكي قصة روح شعبنا التي لا تقهر وبسالة مقاتلي جيش تحرير ناميبيا الشعبي الذي يواصل تكبيد العدو خسائر فادحة ، وإسقاط طاراته الحربية وطائراته العمودية المقاتلة . لا بد من النظر اليها كتأكيد لتصميمنا على الاستمرار في القتال ، مهما كان الثمن ، حتى يتحقق النصر النهائي . وسيتحقق هذا النصر عاجلا وليس آجلا ، وبالعقوبات

أو بدونها . وهذا المجلس ، مثل سوابو والشعب الناميبي وبقية العالم ، يتحمل مسؤولية جسيمة هي تقليل تكلفة هذا النصر من الارواح البشرية .

إن اعتماد المجلس جزاءات إلزامية شاملة سيكون من شانه قطع شوط بعيد صوب تحقيق الاحتمال المشؤوم بحدوث مواجهة عسكرية أوسع نطاقا ، وزيادة المعاناة البشرية ، وتدهور العلاقات بين الاعراق . وسنتمكن أخيرا من التطلع الى البدء في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وسيسجل التاريخ آنذاك أن القوى الغربية غيرت موقفها تغييرا كاملا وشاركت في جهد موحد في مجلس الامن لتحقيق استقلال ناميبيا ، وأسهمت بذلك في استمرار وتعزيز فعالية الامم المتحدة ذاتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر السيد غوريراب على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي ، ممثل جنوب افريقيا . أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس ، والإدلاء ببيانه .

السيد مانلي (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم وفد جنوب افريقيا ، أود أن أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن تهانينا بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن .

مما يدعو الى السخرية أن هذا المجلس يجتمع لا للتداول بشأن الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يسهم في تحقيق الرفاهية لسكان افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا ، ولكن للنظر في فرض مزيد من التدابير العقابية التي ستؤدي بالتاكيد في حالة تنفيذها الى إلحاق الضرر باقتصاد ذلك الاقليم ورفاه شعبه . وكما أصبح مألوفا الآن في المداولات التي تدور بشأن مسالة افريقيا الجنوبية الغربية/ ناميبيا ، فإن روح ميثاق الامم المتحدة ستكون موضع تجاهل ، كما أن القضايا الحقيقية التي تقف في سبيل حسم النزاع طويل الامد لن تعالج .

لقد أعلنت حكومة جنوب افريقيا مرارا وتكرارا أنها على استعداد لتنفيذ قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وتحقيق استقلال معترف به دوليا

لافريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا . ويبين سجل المفاوضات أن المسؤولية عن تعطيل تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يمكن إلقاؤها على أعتاب جنوب افريقيا ولا على سكان الاقليم .

فالواقع أن العقبة الوحيدة المتبقية في سبيل استقلال الاقليم هي عدم توفر الالتزام بسحب قوة من خارج القارة قوامها يزيد على ٤٠ ألف كوبي من أنغولا . وهذا ينبغي إعلانه والاعتراف به بكل وضوح .

ويدرك أعضاء المجلس أن عقد انتخابات حرة نزيهة في افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا ، في ظل ظروف خالية من التخويف ، عنصر هام في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . فكيف يمكن تصور عقد انتخابات حرة في الاقليم في ظل الوجود الخطر لمثل هذه القوة الكبرى العميلة للسوفيات في المنطقة ؟ إن هذا يتحدى كل منطق . أما جنوب افريقيا فلن تتخلى عن التزاماتها تجاه سكان الإقليم ، ولن تقوم من جانبها بترك شعب الاقليم يواجه وحده مثل هذا المصير المشكوك فيه .

ويجب على هذا المجلس ، تأمينا لمصداقيته ونزاهته ، أن يناقش التطورات الأخيرة بتروٍّ وحياد ، وأن يبدأ عملية الحل السلمي للمشكلة .

ومنذ ما لا يزيد كثيرا على العام كانت هناك مبادرة لكسر الجمود المتعلق بالوجود الكوبي في المنطقة ، وأدى ذلك الى اقتراح قاطع من جانب الرئيس ب. و. بوتا ، مفاده أن يحدد أول آب/أغسطس ١٩٨٦ موعدا لبدء تنفيذ خطة التسوية على أساس قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، شريطة أن يتسنى التوصل قبل ذلك التاريخ الى اتفاق حازم ومرض حول انسحاب القوات الكوبية من أنغولا .

وجاء ذلك الاقتراح محاولة جادة لتيسير حسم المسألة ، وإعادة تنشيط عملية التفاوض ، وكان موضع ترحيب عام ، بما في ذلك الامين العام للأمم المتحدة . إلا أن الاتحاد السوفياتي أبدى عدم استعداده للمساعدة في عملية السلم في افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا وأنغولا . وفي ١٨ آذار/مارس ١٩٨٦ وافقت حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا في لواندا على مبدأ سحب القوات الكوبية ، وأعلنت استعدادها للإسهام

في تحقيق استقلال افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا . غير أن تلك الحكومة لم تبذل أي جهد لاتخاذ خطوات محددة صوب هذه الغاية . بل على النقيض من ذلك فإن الامدادات العسكرية والاسلحة ذات الاصل السوفياتي استمر تدفقها على أنغولا .

وبهذا أُهدرت محاولة جادة بذلتها جنوب افريقيا لابداء حسن نيتها والاضطلاع بالتزام قاطع لتسوية النزاع بشأن افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا ، وذلك بسبب عدم توفر عزم مماثل من جانب الآخرين ولاسيما حكومة الحركة الشعبية لتحرير انغولا في لواندا .

وكرر السيد بوتها ، وزير خارجية جنوب افريقيا ، في رسالة موجهة الى الامين العام للامم المتحدة في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، التأكيد على أن جنوب افريقيا لا تعتقد أن شعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا يمكن أن يحرم الى ما لا نهاية من حقه في تقرير المصير والاستقلال . ان شعب الاقليم يتوق الى التحرك بسرعة نحو تحقيق هذا الهدف ، وقد أعربت جنوب افريقيا عن تأييدها لبلوغ ذلك الهدف في موعد مبكر .

وقد اتسمت المفاوضات الدولية المتعلقة بمستقبل الاقليم في أحيان كثيرة باتهامات لا أساس لها بأن جنوب افريقيا لديها دوافع خبيثة بشأن مستقبل افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا . وتنم هذه الاتهامات الخبيثة التي يوجهها بعض أعضاء المجتمع الدولي عن عدم الاهتمام الكامل برفاه شعب الاقليم وعدم مراعاة الوقائع السائدة في افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا .

من الحقائق أن جنوب افريقيا تساعد الاقليم في حماية شعبه من الهجمات المسلحة التي تشنها من انغولا عناصر تود فرض ارادتها على سكان افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا بقوة السلاح ؛ وأن سوابو تحصل على الدعم النشط من القوات المسلحة في انغولا والقوات الكوبية الموجودة في ذلك البلد والتي ترتكب أعمال الارهاب ضد سكان افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا ؛ وأن جنوب افريقيا تسهم اسهاما ملموسا في تحقيق الرفاهية المادية لشعب الاقليم وتقدم سنويا مساعدة مالية من أجل كفالة أداء ادارة الاقليم لمهامها دون عائق ؛ وأن جنوب افريقيا تقدم المساعدة في ميادين النقل والتعليم والصحة وغيرها من الميادين في افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا .

لقد أجريت مناقشات على مر السنين في محافل مختلفة في الامم المتحدة بشأن مسألة افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا . ومع ذلك ينظر مجلس الامن مرة أخرى في

هذه المسألة . ولن تكون الحجج التي ستقدم في هذه المناقشة ولا الاجراءات المقترحة بالشيء الجديد . ان الجزاءات ستؤدي بالتأكيد الى تفاقم المشكلة . كما أنها ستوجه ضربة الى مطامح شعب الاقليم وسيكون لها أثر سلبي على الجهود الحقيقية الرامية الى حسم المشكلة . كما أنها ستعوق تحقيق استقلال الاقليم في نهاية المطاف .

ان القول بأن الجزاءات سيكون لها أثر ايجابي على الحالة افتراض زائف وخطير وقاس . انه زائف لانه لا يواجه القضايا الحقيقية المهمة في هذه المسألة ، سواء بالنسبة لاقليم افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا أو بالنسبة لجنوب افريقيا . وهو خطير لأن التدابير الجزائية ستزيد التوتر في المنطقة . وهو قاس لأن أثر الجزاءات سيشعر به في المقام الاول ذات الشعب الذي يستهدف ذلك العمل مساعدته . وعلى الرغم من الجفاف الشديد في السنوات الاخيرة ، توفر لشعب الاقليم الاغذية وتراعى احتياجاته الطبية ، كما أن أطفاله يذهبون الى المدارس . وقد أدى توفر الموارد لدى شعب ناميبيا الى تحسين أحواله .

وعلى امتداد السنين ، قدمت جنوب افريقيا سنويا المساعدة المالية المباشرة وغير المباشرة الى الاقليم وتحملت جزءا كبيرا من العبء المالي الناجم عن اقامة الهياكل الاساسية المتقدمة في الاقليم .

ان اتخاذ المجلس لقرار بفرض جزاءات على افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا سيكون له آثاره التي لن تقف عند حدود ذلك الاقليم أو عند حدود جنوب افريقيا . فبالاضافة الى الآثار الاقتصادية التي سترتبها الجزاءات على بقية شبه القارة ، سيكون لها أيضا أثر مقوض على القدرة على المقاومة لدى كل دول الجنوب الافريقي ضد التدخل الاجنبي عن طريق عناصر لا تراعي مصالح شعوب الجنوب الافريقي .

هذه هي بعض الحقائق غير المستساغة التي يجب على أعضاء مجلس الامن النظر فيها أثناء مناقشتهم لهذه المسألة . ويجب على دول الجنوب الافريقي بالمثل أن تعترف بهذه الوقائع . ومن المؤكد أن المأساة الحقيقية التي تتبدى في الجنوب الافريقي ينبغي أن تكون واضحة لاولئك الذين لم تعمهم التفرضات والافكار المسبقة التي أدت الى

المحاولات الرامية الى عُزلة بلدي . ومن المؤكد انه يجب أن يكون واضحا أن العزلة الاقتصادية لاي جزء من الجنوب الافريقي هي مقدمة منطقية لاستراتيجية أكثر خطورة على المنطقة . ان القوة الكوبية المرابطة داخل انغولا يجري ، تحت توجيه المستشارين العسكريين السوفياتيين ، اعدادها بطريقة منهجية للقيام بهجمات أخرى . وستسقط لا محالة البلدان المجاورة التي تضعف اقتصاداتها بسبب فرض الجزاءات .

لقد حان الوقت لان يواجه زعماء الجنوب الافريقي بصراحة الوقائع الحية . ومازالت جنوب افريقيا على استعداد للدخول في مفاوضات مع أولئك الزعماء في الجنوب الافريقي الذين يسلمون بأن مصالح الجميع في شبه القارة تقتضي أن يقوم السلم والاستقرار والتقدم والرخاء على أساس حسمنا لمشاكلنا واختلافاتنا بأنفسنا . ففي نهاية المطاف سيكون شعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا وزعماؤه هم الذين سيقررون مستقبل بلدهم بأنفسهم .

ولا يمكن أن يتوقع من افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا أن تنتظر الى ما لا نهاية لنيلها الاستقلال . ولو فشلت كل الجهود الاخرى لكسر الجمود الحالي السائد في عملية التفاوض والناجم عن عدم احراز تقدم ملموس بشأن انسحاب القوات الكوبية من انغولا ، سيتعين على جنوب افريقيا وغيرها من الاطراف أن تنظر في وسائل بديلة لتحقيق الاستقلال المعترف به دوليا للاقليم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نظرا لتأخر الوقت أعتزم رفع الجلسة الآن . وبموافقة أعضاء المجلس ، ستعقد الجلسة القادمة لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول الاعمال بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٣٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥